الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

خطاب

فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

في الدورة التاسعة والخمسين
للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة

نيويورك ، 21 سبتمبر 2004

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين

السيد الرئيس،

يغمرني شعور إفريقي خالص بالإعتزاز و أنا أراكم ترأسون الجمعية العامة هذه . وإنني لكلي إيمان بأن شيمكم الإنسانية ، و خبرتكم الواسعة، يشكلان ذخرا نفيسا لمنظمة الأمم المتحدة ، في مثل هذا السياق الدولي العكر المضطرب الذي يدعوها إلى الإضطلاع بدور أكثر حضورا ، وفقا لما تمليه مهمتها و لما تنتظره منها شعوب العالم كافة .

ذلك ، لأننا نعيش في عالم تتربص به أكثر من أي وقت مضى العديد من المخاطر، و حتى نكون في مستوى الرهانات المطردة التعقيد المطروحة علينا، لا مناص لنا من التمتع بإطار متعدد الأطراف، مفتوح للتشاور و قادر على حشد وسائل العمل ، قصد بناء نظام دولي يتصف بالإستقرار و الأمن والأمان و التضامن.

إننا نقدر جسامة هذه المهمة حق قدرها، بما أن الأمر يتعلق، في الآن نفسه، بمواجهة التهديدات التي تحيق بالسلم و الأمن ، وبالتحكم في مجرى العولمة ، وبالحفاظ على البيئة ، و بالتقليص من رقعة الجوع و الأمراض والأمية .

فلا مندوحة لنا ، اليوم أكثر من ذي قبل، عن إطار متعدد الأطراف لكي يتم ، في كنف المشروعية التامة و بأقصى قدر من النجاعة، تصور و تنفيذ العمل الجماعي و التضامني الذي يفرضه استفحال التحديات الشاملة.

و لكي تضطلع منظمة الأمم المتحدة على أتم وجه بالمهمات والمسؤوليات المنوطة بها في هذه الميادين ، بات لزاما عليها أن تواجه

مطلب تعديل هياكلها وآلياتها و إعادة تكييفها وإصلاحها بما يمكنها من تعزيز قدرتها العملية.

إن الأمين العام ، بتنصيبه المجموعة العالية المستوى حول التهديدات والتحديات و التغيير، قد أسهم ، و لا جدال ، في بعث التفكير حول تجدد التعاون المتعدد الأطراف و حول ما يجب أن تكون عليه منظمة الأمم المتحدة في القرن الحادي و العشرين.

السيد الرئيس،

لا تزال شتى عوامل التأزم تطبع الوضع الدولي ، في حين تظهر مصادر جديدة للإستقرار و للتوجس مما قد تحبل به الأيام.

فلا بد من الإقدام على مقاربة شاملة بالنظر إلى تداخل و تشابك هذه المسائل على كافة الأصعدة، من سياسية و إقتصادية و إجتماعية وثقافية . ذلك أن الأمن أصبح اليوم ، أكثر من ذي قبل ، كلا لا يتجزأ . و أنه لا يمكن تصوره دون مكافحة حازمة للإرهاب . و أنه لا يمكن أن يغفل ضرورة مضاعفة الجهود من أجل تسوية النزاعات والوقاية منها . وأنه لا يمكن له أن يتغاضى عن حتمية ترقية تنمية عالمية متوازنة ومنصفة ومستدامة. و أنه لا بد له ، في الأخير ، من الإرتكاز على حوار حقيقي بين الأديان و الثقافات و الحضارات.

السيد الرئيس،

لا سبيل إلى نكران أنه تم إنجاز عمل ملفت منذ أن جعلت المجموعة الدولية من مكافحة الإرهاب أولوية مطلقة . إلا أنه ، رغم ما تم بذله من جهود واستعماله من وسائل ، يبقى القيام بالكثير في هذا الميدان ، و ينبغي ، على الخصوص ، التعجيل بالإصطلاح على تعريف مشترك لمسمى الإرهاب لوضع الكفاح المشروع الذي تخوضه الشعوب ضد الإحتلال الأجنبي في منأى عن الخلط، و لوضع حد للإنزلاقات والتلاعبات التي تلصق الإرهاب بمنطقة جغرافية معينة أو بديانة من الديانات أو بثقافة بعينها أو بحضارة بالتخصيص . ومن ثمة تصبح صياغة اتفاقية شاملة حول الإرهاب على قدر غير مسبوق من الوجوب والإستعجال ، علما أننا ما فتئنا نطالب بها منذ أكثر من عشر سنوات .

السيد الرئيس،

إن النزاع الدائر ، في الجوار المباشر للجزائر، منذ ما يقارب الثلاثين سنة ، بين جبهة البوليزاريو و المملكة المغربية ، كان و يظل مشكلة تصفية استعمار لم يستكمل حلها . لقد أكدت منظمة الأمم المتحدة ، منذ زمن بعيد ، و بشكل جلي ، بأن الصحراء الغربية أرض غير مستقلة تخضع لأحكام القرار 1514 . و مخطط السلام ، الذي أقره مجلس الأمن بالإجماع، يتضمن إطارا لتسوية عادلة و نهائية من خلال ممارسة الشعب الصحراوي بكل حرية، حقه الثابت في تقرير المصير .

لقد قدمت الجزائر ، في المسعى المتوخي إيجاد حل مرض ، دعمها الثابت للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ولمبعوثه الشخصي ، السيد جيمس بيكر James Baker، الذي يستحق من منظمتنا كل التنويه و الإجلال لقاء ما بذله من جهود دؤوبة . و إنها ستواصل مساندتها لمخطط سلام الأمم المتحدة و الترحيب بالإسهام في تطبيقه ، حرصا منها على تعزيز الاستقرار في منطقتنا و توطيد التضامن بين شعوبها .

و لا بد لي أن أعيد التذكير ، في هذا المقام ، بأن الجزائر لا يمكنها ، و لا تريد ، أن تحل محل شعب الصحراء الغربية في تقرير مستقبله . وكل محاولة لإدراج مسألة الصحراء الغربية ضمن سياق آخر غير سياق إستكمال عملية تصفية الإستعمار المنوطة مسؤوليته بالأمم المتحدة ، لا يمكن إلا أن تؤدي إلى الفشل و إلى تأجيل الحل النهائي.

السيد الرئيس،

في القارة الإفريقية ، يجري بذل جهود مكثفة في إطار الإتحاد الإفريقي من أجل ضمان السلم و الأمن ، و هي الجهود التي تفتح آفاقا حقيقية أمام تسوية النزاعات الجهوية ، و التي يتم بذلها بوحي من تصميم إفريقيا الراسخ على الدخول في عهد جديد يسوده الإستقرار و التقدم .

إنه يتعين على مجلس السلم و الأمن الإفريقي، المنصب منذ بضعة أشهر، الإضطلاع بدور جوهري في هذا المجال ، ويتعين عليه ، من أجل هذا ، التمتع بالسلطة و بالوسائل المادية الضرورية لأداء مهمة بمثل هذا القدر من الصعوبة.

هذا ، و تتوفر إفريقيا ، بفضل قاعدتي الإتحاد الإفريقي و الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) على أطر ووسائل أكثر ملاءمة لطبيعة المشاكل التي يتعين عليها تسويتها .

و الظروف لم يسبق لها أن كانت أكثر مواتاة لإقامة شراكة حقيقية ، متوازنة وعميمة الفائدة بين إفريقيا و شركائها . إن تحولا واعدا في هذه العلاقات قد أخذ ، بعد ، شكله و قوامه . و هذا إنما يبين أهمية مواصلة وتكثيف الجهود ، حتى يكون النجاح حليف إفريقيا في مسعى السلم والتنمية و الإندماج الذي باشرته بكل حزم.

إن تشكيل مجموعات جهوية في إفريقيا، على غرار بقية القارات ، أمر ضروري في سياق منطق الإندماج في الإقتصاد العالمي ، و هذه المجموعات تسهم ، بدورها ، في توحيد العالم اقتصاديا .

و بالنظر إلى هذه الرهانات ، فإن بناء اتحاد المغرب العربي يأخذ تمام مدلوله الإستراتيجي بالنسبة لبلدان المنطقة .

إن الجزائر تسهم ما وسعها الإسهام في تحقيق هذا المشروع الذي تتبلور فيه تطلعات شعوب المغرب العربي وطموحاتها . فمن المفروض ، في نظرنا ، أنه يمثل هدفا ساميا بالقدر الذي يكفل تجاوز ما قد يطرأ من سوء تفاهم أو نزاع بين بلدان المنطقة .

و مثل ذلك ، يشكل التعاون الأورومتوسطي والعلاقات مع أوروبا ، بالنسبة للجزائر ، اختيارا طبيعيا يمليه طموحنا المشترك إلى بناء فضاء مشترك يسوده السلم و الإستقرار و الأمن و الرفاه.

إن الجزائر تبرهن ، من خلال اتفاق الشراكة المبرم مع الإتحاد الأوروبي والمفاوضات الجارية بهدف انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ومن خلال مشاركتها الحثيثة في مسار برشلونة ، برهانا واضحا عن تمسكها الثابت بشراكة متجددة ، من أجل إنجاز هذا الفضاء الأورومتوسطي الجديد .

السيد الرئيس،

في الجهة الشرقية من البحر المتوسط ، ما زال الشرق الأوسط يعيش على وقع العنف والمواجهات؛ و استدامة هذا الوضع، ناهيك عن كونها

تتنافى و كافة القواعد الأخلاقية والإنسانية ، تشكل خطرا دائما يهدد السلم و الإستقرار في العالم.

لقد أصبح مسار السلام في فلسطين المحتلة في مأزق أكثر من أي وقت مضى. وذلك بحكم تلاشي فرص التوصل إلى حل عادل و نهائي للنزاع الإسرائيلي العربي نتيجة للقمع الوحشي المسلط على المدنيين الفلسطينيين وللتهجمات اللامتناهية على السلطة الفلسطينية بمؤسساتها و قياداتها، ولمواصلة سياسة الإستيطان و بناء جدار الفصل إنتهاكا للقانون الدولي كما أكدت ذلك محكمة العدل الدولية ، و لتنكر اسرائيل لما تعهدت به في أسلو Oslo و مناوراتها الرامية إلى إفراغ خارطة الطريق من محتواها .

و مع ذلك ، فإن عناصر مثل هذا الحل قد تم تحديدها منذ زمن بعيد وهي محل توافق دولي واسع ، تعد البلدان العربية طرفا أساسيا فيه ، توافق مكرس في خارطة الطريق التي صادق عليها مجلس الأمن . إن حرمان الشعب الفلسطيني من أبسط حقوقه المشروعة ، و خصوصا حقه في إقامة دولة ذات حدود آمنة و معترف بها، هو في الحقيقة فشل للمجتمع الدولي و تسفيه للأخلاق الدولية .

و في نفس المنطقة ، يجد الشعب العراقي نفسه في وضعية مأساوية ، وهو يواجه تحديات عديدة و معقدة لا يمكنه رفعها دون دعم من المجتمع الدولي ، ودون دعم من منظمة الأمم المتحدة بطبيعة الحال .

إن دور منظمتنا و مساهمتها يعدان اليوم من الأمور الجوهرية ، ذلك أن المهمة المنوطة بها ، بموجب القرار 1546 ، هي مهمة تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لتقويم الوضع في العراق في كنف احترام استقلاله و سيادته و سلامته الترابية . إن استمرار الوضع الراهن في العراق يؤدي إلى تعفن لا تحمد عقباه ليس فحسب بالنسبة لإستقرار المنطقة ، لكن كذلك بالنسبة للسلم في العالم.

السيد الرئيس،

هل يا ترى سيكون القرن الحادي والعشرين المتسم بهذه الموجة من العنف و بإتساع رقعة البؤس و تفشي الأمراض ، و الذي صادفت بدايته إنفجار الإرهاب والمواجهات بين الشعوب ، هل سيكون يا ترى قرن الوحشية و طغيان القوة على الحق ، بينما نشهد ، على صعيد آخر ، العلوم

والتقنيات تحقق فتوحات جديدة كان من المفروض أن تكون في خدمة تحسين حياة البشر على الأرض ؟

إن تحدي التنمية يستدعي ، في عهد العولمة ، جهودا جماعية في مجالات التجارة و المالية و التكنولوجيا و الإنتاج ، و كذا تنفيذ إستراتيجيات خاصة من أجل التغلب على الفقر و الأمراض والأمية و الجهل.

و في هذا المنظور ، فإن التوافق الحاصل في مونتيري Monterrey والذي كان يتوخى تحقيق الأهداف التنموية للألفية ، و مخطط تنفيذ توصيات جوهانسبورغ Johannesburg ، الذي اتفقنا من خلاله على إدراج التنمية في خانة الديمومة ، و ورقة عمل الدوحة للتنمية فيما يخص المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، لا زالت كلها تحتفظ بكامل مواءمتها . و ينبغي أن تؤدي إلى اتخاذ الإجراءات الملموسة التي تتطلبها التعهدات الملتزم بها. و هو ما يفترض تحقيق تقدم جديد في مجال تمويل التنمية ، و تخفيف المديونية الخارجية، و تشجيع تدفقات الإستثمارات المباشرة في اتجاه البلدان النامية، و فتح الأسواق، و نقل التكنولوجيا.

لقد أخذنا على أنفسنا في مطلع هذه الألفية ، أن نرفع التحديات التي ذكرناها والتي كنا نريد مواجهتها سويا من خلال شراكة عالمية مسؤولة فهل يمكننا ، صراحة ، الإكتفاء بالنتائج الهزيلة التي حققناها ؟ إننا نأمل أن تكون قمة سنة 2005، التي ستتزامن مع الذكرى الستين لميلاد منظمة الأمم المتحدة ، مناسبة نؤكد فيها إلتزاماتنا ، و نتخذ الإجراءات الجريئة التي لا بد منها و نجسدها ميدانيا، من أجل استئصال شأفة الفقر وترقية التنمية المستدامة و ضمان السلم و الإستقرار لكافة الشعوب.

أشكركم على كرم الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.